

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

المديرية العامة للتشغيل والإدماج

اللقاء الوطني لمدراء التشغيل للولاية والمدراء
الجهويون للوكالة الوطنية للتشغيل برئاسة السيد
وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

1. برنامج أشغال اللقاء الوطني

- 9 سا 00 د : استقبال المشاركين.
- 10 سا 30 د : كلمة ترحيبية وتقديم برنامج الأشغال من طرف السيد المدير العام للتشغيل والادماج.
- 10 سا 40 د : مداخلة السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
- 11 سا 00 د : استراحة.
- 11 سا 30 د : إستئناف الأشغال.
- الموضوع 1 : تقييم نشاط الوساطة في سوق العمل، السيد زقادي، المدير الجهوي للتشغيل لولاية قسنطينة.
- الموضوع 2 : تقييم تنفيذ جهاز المساعدة على الإدماج المهني: السيد براهيم، مدير التشغيل لولاية بومرداس.
- الموضوع 3 : تقييم تنفيذ الأجهزة العمومية لترقية النشاط المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)، السيد زمالي، المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- الموضوع 4 : تقييم التنسيق القطاعي على المستوى المحلي: السيد عيسات، مدير التشغيل لولاية البليدة.
- الموضوع 5: المعلومات المتعلقة بالمخصصات المرصدة في الميزانية وتسيير الموارد البشرية والإستثمارات الخاصة بالمصالح غير الممركزة للتشغيل: السيد بوسنية مدير إدارة الوسائل.
- 13 سا 30 د : إستراحة.
- 14 سا 30 د : إستئناف الأشغال.
- 16 سا 30 د : إختتام الأشغال.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

المديرية العامة للتشغيل والإدماج

بطاقة تقنية حول اللقاء

اللقاء الوطني لمدراء التشغيل للولاية والمدراء
الجهويون للوكالة الوطنية للتشغيل برئاسة السيد
وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

المديرية العامة للتشغيل والإدماج

اللقاء الوطني لمدراء التشغيل للولاية والمدراء

الجهويون للوكالة الوطنية للتشغيل

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - السبت 28 جانفي 2012

بطاقة صحافة

يتمحور اللقاء الوطني لمدراء التشغيل للولاية والمدراء الجهويون للوكالة الوطنية للتشغيل، المنظم من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يوم السبت 28 جانفي 2012 برئاسة السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حول تقييم حصيلة التشغيل لسنة 2011 وأفاق سنة 2012 على مستوى الثماني وأربعين (48) ولاية.

يشارك في هذا اللقاء إطارات الإدارة المركزية للوزارة ومدراء التشغيل للولاية وإطارات الهيئات تحت الوصاية المكلفة بالتشغيل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية للتشغيل و11 مديرا جهويا للتشغيل).

إن هدف هذا اللقاء الهام يندرج في إطار التقييم الدوري ومتابعة تنفيذ محاور مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة، حيث ينعقد هذا الاجتماع في ظرف هامة تعرفها السياسة الوطنية لترقية التشغيل والمتمثلة في مرور ثلاث (03) سنوات من تنفيذ هذا المخطط.

فضلا على ذلك، نظم هذا الملتقى في سياق خاص طالما أنه يصادف الشروع في تطبيق التدابير الجديدة المتخذة لفائدة الإستثمار والتشغيل المقررة خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011.

❖ تهدف هذه التدابير التي جاءت لإتمام تلك المتخذة خلال سنتي 2009 و 2010 لتدعيم جهازي دعم إحداه النشاطات المسيّرين من طرف كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وقد أدرجت في قانون المالية التكميلي لسنة 2011. تتمثل هذه التدابير فيما يلي:

- تخفيض المساهمة الشخصية لصاحب المشروع بعنوان تمويل المشروع،
- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والري والصناعة التحويلية،
- تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة (01) واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث (03) سنوات،
- منح قرض إضافي بدون فائدة، عند الإقتضاء، لتأجير محل لإيواء النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني،
- منح قرض إضافي بدون فائدة بقيمة 1 مليون دج، عند الإقتضاء، لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره لإثنين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية،
- تحديد فترة ثلاث (03) سنوات تتطور خلالها المؤسسة المصغرة بصفة تدريجية باتجاه الخضوع التام للجباية، بعد إنقضاء فترة الإعفاء الجبائي،
- مبدأ تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة.

❖ فيما يتعلق بترقية الشغل المأجور، تجدر الإشارة إلى:

- أن تنفيذ جهاز المساعدة على الإدماج المهني إبتداء من الفاتح جوان 2008، سمح بالإدماج المهني لعدد هام من طالبي الشغل المبتدئين وباكتسابهم لخبرة مهنية وكذا بتحسين قابلية تشغيلهم،

- إدراج صيغة عقد العمل المدعم الذي تساهم من خلاله الدولة في أجور الشباب الذين يتم توظيفهم على مستوى المؤسسات عقب إنتهاء فترة الإدماج،
- توقيع إتفاقيات بين المؤسسات الاقتصادية والوكالة الوطنية للتشغيل لتوظيف الشباب طالبي الشغل المبتدئين،
- إدراج، في قانون المالية لسنة 2010، حكم قانوني يمدد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي سنتين (02) بالنسبة لنشاطات أصحاب المشاريع الإستثمارية عندما يتعهدون بتوظيف ثلاثة (03) شبان على الأقل لمدة غير محددة. وتم وضع هذا التدبير لتعزيز سياسة الإدماج المهني في إطار إحداث مناصب شغل دائمة.

كذلك، كانت ترقية الشغل المأجور، بصفة عامة ومن خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني موضوع تدابير رامية إلى تحسين الإدماج المهني، ولاسيما لفائدة الشباب.

في هذا السياق، تمحورت القرارات المتخذة حول ما يأتي:

- رفع نسبة الإعفاء التي يستفيد منها أرباب العمل في مجال التامين الإجتماعي والتي تتحملها الدولة بحيث تنتقل من 56 % إلى 80 % في ولايات الشمال ومن 72 % إلى 90 % في ولايات الهضاب العليا والجنوب،
- تمديد فترة عقد الإدماج في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني من سنة واحدة إلى ثلاث (03) سنوات إذا كان صاحب العمل إدارة مع إمكانية التجديد ومن سنة واحدة غير قابلة للتجديد إلى سنة واحدة قابلة للتجديد إذا تم التنصيب لدى مؤسسات القطاع الإقتصادي،
- احتفاظ حملة الشهادات الجامعية والتقنيين السامين وخريجي التربية الوطنية والتكوين المهني المدمجين لدى متعاملين إقتصاديين لفترة ثلاث (03) سنوات بنفس الإسهام العمومي في أجورهم في إطار عقد العمل المدعم عوضا عن النظام القائم حاليا على التخفيض التدريجي للإسهام العمومي.

تم كذلك، في إطار ضبط سوق التشغيل من خلال التقريب بين عروض وطلبات الشغل عن طريق شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل، تسجيل تطور ملحوظ في التنسيبات المحققة لدى المتعاملين الإقتصاديين للقطاعين العمومي والخاص.

إن تنفيذ كل هذه التدابير سمح بتسجيل تحسن ملحوظ للنتائج المحققة في إطار الأجهزة العمومية لترقية التشغيل ولوضعية التشغيل في بلادنا بصفة عامة.
